ولذا فان كان من المحذور دولياً التنصل من الاتفاقيات المذكورة فان الهدف المعلن للحكومة اليمينية هو الالتفاف على الاتفاقيات وتحويل نموذج غزة أريحا إلى أقصى تنازل يمكن تقديمه.

فاتفاق أوسلو وفق تصور نتنياهو ليس سوى "هدية مموهة جيدا"، هدفها واحد هو اختراق سور الحماية الإسرائيلي، والمرابطة على المرتفعات المشرفة على تل أبيب، ومن ثم التطبيق التدريجي لمشروع إبادة إسرائيل.

ويذهب نتنياهو بعيداً عن هذه النغمة التي يطبعها بالتخويف والتهويل، مقدما مرجعية جديدة للتفاوض عنوانها الناظم "الأمن مقابل السلام" باعتباره أن "ما يطلق عليه الإرهاب العربي" والمقصود بذلك المقاومة المشروعة ضد الاحتلال هي جوهر الصراع وليس مواصلة إسرائيل احتلالها للأرض ومصادرة حقوق الشعب الفلسطيني.

ويستهدف نتنياهو من حديثه عن مقاومة الإرهاب جذب الشارع الإسرائيلي واستقطابه، ذلك الشارع الذي بدأت تنمو فيه ومنذ زمن الاتجاهات الأكثر عنصرية وعدوانية اتجاه العرب، وفي ظل مناخ اقتصادي وأمني متردٍ، كما انه يجيد في الوقت نفسه استنساخ خطاب اليمين الأمريكي في حقبة ما بعد الحرب الباردة، ذلك الأسلوب الذي تحدث عنه الكاتب اليهودي التقدمي المعادي للصهيونية "ناعوم تشومسكي في كتابه بعنوان ردع الديمقراطية"، والقاضي بجعل رأس أولويات سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ما بعد الحرب الباردة "هو تطويق أية محاولة للخروج عن السياسة الأمريكية وتدميرها تحت شعار "محاربة الإرهاب وأعداء الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وهي المعاني التي ركز عليها رئيس الحكومة الاستيطانية خلال زيارته الأولى للولايات المتحدة والتي لقيت تجاوباً كبيراً خصوصاً في قاعة الكونغرس الأمريكي، حيث تتحكم قوى اليمين الأمريكي المحافظة بأغلبية مقاعد الكونغرس، والمتعاطفة مع المؤسسة الصهيونية حيث ركز نتنياهو في خطابه على (الصراع بين الديمقراطية الإسرائيلية "والاستبداد العربي).



ففي هذا السياق يرجع نتنياهو خلفية الإرهاب إلى عمق التاريخ العربي، بل إلى الدين الإسلامي نفسه، ملوحاً بأن سبب كراهية العرب لإسرائيل أساسها هو العداء للغرب، وما تمثله الدولة الصهيونية من تكريس للنموذج التحديثي- الديمقراطي الغربي.

فمعادلة الحكم الذاتي في الضفة وغزة يعتبرها نتنياهو "إحدى التعزيزات المهمة للغاية التي تلقاها الإرهاب الإسلامي منذ قيام الجمهورية الإسلامية في إيران"، حيث يقول بأنها أوجدت قاعدة قوية لتخطيط وتوجيه العنف إلى داخل الكيان الصهيوني.

فالشعب الفلسطيني بالنسبة لحكومة نتنياهو ليس شريكا مقبولا ولا يرى نتنياهو فيه سوى مجموعات من الإرهابيين المتعطشين للدماء، ومن ثم يتوجب إعادة صياغة مسار التسوية وفق منطلقات الحكومة اليمينية، والعمل على تقويض كل المظاهر الاستباقية للسيادة الفلسطينية على الأرض، وعلى الخصوص ما يمس منها جانب الأمن الذي يجب أن يبقى بيد إسرائيل.

ذلك ما نص عليه برنامج نتنياهو في نقطتيه السابعة والثامنة:-

*تحويل الحكم الإداري الذاتي إلى إطار إداري، ومعارضة إقامة دولة فلسطينية مستقلة، أو أي سيادة أجنبية غرب نهر الأردن.

*ضمان الاستيطان اليهودي وأمنه مع تأكيد صلته وترابطه بدولة إسرائيل.

وبلا شك أن الخطوات التي اتبعها نتنياهو لحد تلك اللحظة تندرج في الاتجاه السياسي ذاته ولم تخرج عنه في شيء، كما أن الضغوط العربية والدولية لم تفلح في تغيير مواقف حكومة الليكود التوسعية، على الرغم من فشل سياستها الأمنية والنقمة المتزايدة ضدها داخل المجتمع الصهيوني.

وبناءً على كل ما تقدم فإن المفاوض العربي والفلسطيني يضيعان الوقت الثمين في محاولة إصلاح مسار التسوية، التي لا يؤمن بها الطرف الإسرائيلي، كما أن الرعاية الأمريكية لم تتجاوز حدود التأكيد على المواقف الإسرائيلية.